مجلس الوزراء يقف أمام الأوضاع الاقتصادية والخدمية ويتخذ عدداً من القرارات

## د.بن بريك: المرحلة دقيقة وخطيرة والتحديات تحتاج إلى التعامل معها برؤية مختلفة لتجاوز الصعوبات وحل المشاكل التي تمس حياة ومعيشة المواطنين

# استعراض تقارير الوزراء المعنيين بالقطاعات الخدمية وخطط التعاطي مع التحديات

# مواصلة مسار الإصلاحات المالية والإدارية ودفع رواتب الموظفين وتحسين الخدمات

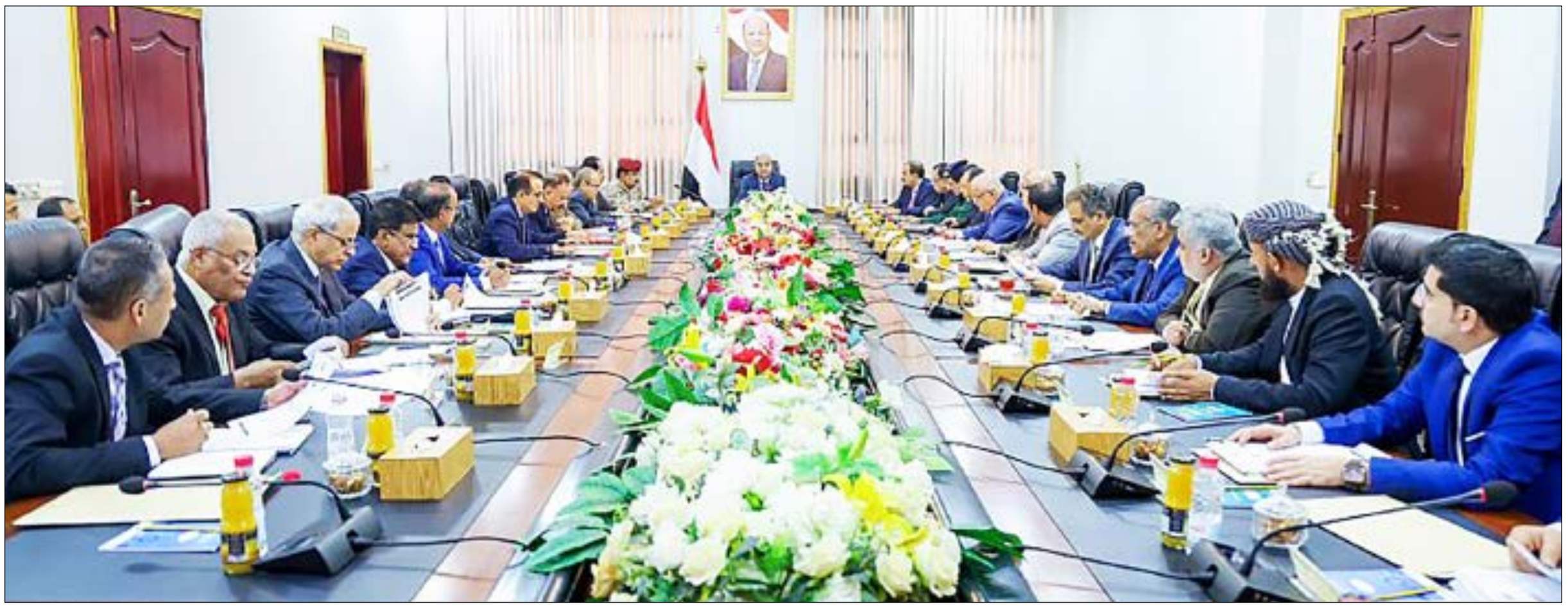

# إقرار مشروع استراتيجية الدين العام بموجب المذكرة المقدمة من وزارة المالية

# توجيهات برفع الجاهزية لمكافحة الإرهاب وعناصره المتخادمة مع مليشيا الحوثي

# الإشادة بدعم الأشقاء في المملكة السعودية في إسناد جهود الحكومة

**عدن / سبأ:**

عقد مجلس الوزراء، اجتماعه الدوري، أمس في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة رئيس الوزراء سالم صالح بن بريك، للوقوف على الأوضاع الاقتصادية والخدمية، وفي مقدمتها الكهرباء والتغيرات المتعلقة بأسعار العملة الوطنية، والإجراءات الواجب اتخاذها لتجاوز التحديات المرتبطة بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتخفيف معاناتهم في ظل الظروف الراهنة.

واستعرض المجلس تقارير قدمها عدد من الوزراء المعنيين حول مؤشرات أداء القطاعات الخدمية المرتبطة بحياة ومعيشة المواطنين، والخطط الطارئة للتعاطي مع التحديات القائمة، بما في ذلك الانقطاعات الكهربائية الحادة في العاصمة المؤقتة عدن وعدد من المحافظات المحررة، بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة.. مؤكدا تفهمه الكامل لمعاناة المواطنين وما يواجهونه، وان الحكومة لن تألو جهدا في العمل على معالجة وتحسين الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الكهرباء بأسرع وقت ممكن.

وتداول مجلس الوزراء عدداً من الأفكار والرؤى لمواصلة مسار الاصلاحات المالية والإدارية، والايفاء بالالتزامات الحتمية للدولة وفي المقدمة رواتب الموظفين وتحسين الخدمات، إضافة الى تعزيز الإيرادات وتنويعها وتوسيع اوعيتها وضمان وصولها الى الحساب الحكومي العام، وضبط وترشيد النفقات بحيث تقتصر على الانفاق الحتمي والضروري، وبما يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

وأحاط دولة رئيس الوزراء أعضاء المجلس في مستهل الاجتماع، بمستجدات الأوضاع على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والخدمية والعسكرية والأمنية، بما في ذلك التطورات الإقليمية والدولية، وتداعياتها على الوضع المحلي، والسيناريوهات المتوقعة وموقف الدولة والحكومة للتعامل معها، بما في ذلك التركيز على المعركة الأساسية لاستكمال استعادة الدولة وانهاء الانقلاب الحوثي.. مؤكدا ان المرحلة دقيقة وخطيرة والتحديات القائمة تحتاج الى التعامل معها برؤية ونهج مختلف لتجاوز الصعوبات وحل المشاكل التي تمس حياة ومعيشة المواطنين.

ووجه رئيس الوزراء، جميع الوزراء بمضاعفة الجهود والقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم، وتحقيق الترابط والتكامل في أداء وحدات الخدمة العامة وان تكون خدمة المواطن وتخفيف معاناته هي الهدف والغاية لكل الاعمال.. مشددا على أهمية التوظيف الأمثل للموارد المتاحة والمحدودة، وضبط العلاقة بين السلطات المحلية والحكومة بما ينعكس على الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطنين.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير النفط والمعادن، حول المعالجات التي تمت لتجاوز ازمة الغاز المنزلي في عدن وعدد من المحافظات، وتحقيق الاستقرار التمويني من هذه المادة الحيوية وتوفيرها في الأسواق بكميات كافية، إضافة الى الجهود المستمرة لتزويد محطات توليد الكهرباء بالوقود.. ووجه المجلس وزارة النفط والمعادن باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تكرار الاختناقات التموينية للمشتقات النفطية والغاز المنزلي وتوفير مخزون استراتيجي يلبي احتياجات الطوارئ.

وصادق مجلس الوزراء على الاتفاقية الاطارية لبناء قدرات دعم وتشغيل المرافق الصحية في اليمن والموقعة بين وزارة الصحة العامة والسكان والبرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن.. وكلف وزير الشؤون القانونية وحقوق الانسان بالتنسيق مع وزير الصحة العامة والسكان باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار القرار الجمهوري بالمصادقة.

وتهدف الاتفاقية إلى بناء قدرات وزارة الصحة العامة والسكان لتنمية القطاع الصحي في اليمن واستدامة تشغيل المرافق الصحية النوعية، من خلال إنشاء صندوق لدعم وتشغيل المرافق الصحية، بموجب الاتفاقية الاطارية مع السعودية.

وأشاد مجلس الوزراء بدعم الاشقاء في المملكة العربية السعودية من خلال البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن ومركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الإنسانية، لإسناد جهود الحكومة لتحسين وتطوير الخدمات الصحية وتقديم خدماتها للمواطنين.. منوها بما تمثله الاتفاقية من لبنة أساسية في استدامة توفير الخدمات الصحية النوعية في اليمن والحفاظ على المرافق الصحية.

ووافق مجلس الوزراء على مذكرة التفاهم للتعاون في المجالات العدلية والقانونية، والموقعة بين وزارة العدل في الجمهورية اليمنية ووزارة العدل في دولة قطر.. ووجه وزيري العدل والشؤون القانونية وحقوق الانسان بمتابعة استكمال الإجراءات القانونية اللازمة للمصادقة على المذكرة.

وتهدف المذكرة الى تعزيز وتوسيع آفاق التعاون المشترك بين اليمن وقطر في الشؤون العدلية والقانونية والقضائية والتدريب، وتبادل الخبرات والمعلومات وتنظيم اللقاءات والندوات العلمية ذات الصلة بالشؤون العدلية والقانونية والقضائية، إضافة الى تعزيز التعاون بين وزارتي العدل بالبلدين في مجالات تبادل التجارب والخبرات العدلية والقانونية المختلفة.

وأقر مجلس الوزراء، مشروع استراتيجية الدين العام، بموجب المذكرة المقدمة من وزارة المالية، على ان يتم استيعاب الملاحظات المقدمة من أعضاء المجلس على المشروع.. وكلف وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي اليمني والجهات ذات العلاقة باتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل بما ورد في الاستراتيجية.

وتهدف الاستراتيجية بشكل أساسي الى تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة من خلال تعبئة واستقطاب التمويلات الداخلية والخارجية ذات الآجال المتوسطة والطويلة، والوصول الى القدرة على سداد أعباء الدين بصورة منتظمة، إضافة الى المحافظة على درجة معقولة من المخاطر تتسم بالاتزان لمحفظة الدين، وخفض الدين المحلي الى مستويات آمنة وتمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية.

وقدم وزيرا الدفاع والداخلية، إحاطة شاملة لمجلس الوزراء، حول مستجدات الوضع الأمني والميداني، والموقف العسكري على امتداد مسرح العمليات، ومستوى الجاهزية القتالية للمؤسسة الدفاعية والأمنية للتعامل مع أي خيارات على ضوء توجيهات القيادة السياسية والحكومة.. مشيرا الى جوانب التنسيق والتكامل لمختلف التشكيلات العسكرية والأمنية لتعزيز الموقف الميداني بما يتوافق مع متطلبات الظروف الراهنة ومساراتها المحتملة، إضافة الى الإنجازات المحققة على صعيد مكافحة الارهاب، بما في ذلك ضبط عدد من الخلايا المرتبطة بمليشيا الحوثي الإرهابية، واحباط مخططاتها التخريبية في عدد من المحافظات المحررة.

ووجه المجلس الأجهزة العسكرية والأمنية برفع الجاهزية ومضاعفة الجهود لمكافحة الإرهاب وعناصره المتخادمة مع مليشيا الحوثي، وتوجيه ضربات استباقية لها وافشال مخططاتها الرامية الى زعزعة الامن والاستقرار، والاستمرار في حملاتها لضبط العناصر الإرهابية المتورطة في اعمال التقطع لإمدادات النفط والغاز وتخريب الممتلكات العامة والخاصة.. مشددا على تعزيز التكامل والتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية للقضاء على شبكات تهريب المخدرات وعمل آلية واضحة للحد من انتشارها.

وأكد مجلس الوزراء دعم الحكومة الكامل للمؤسسة الدفاعية والأمنية للقيام بواجباتها، واهمية رفع الجاهزية القتالية والاستعداد لكل الاحتمالات والخيارات للقيام بمهامها في الدفاع عن الوطن واستكمال استعادة الدولة.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء، على تقارير وزير الصحة العامة والسكان حول مشاركته في الدورة 71 لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط، ووزير النقل عن مشاركته في الدورة الرابعة للايكاو وفعالية أسبوع أمن الطيران والاجتماع الوزاري رفيع المستوى.

## تعزيز الإيرادات وتنويعها وتوسيع أوعيتها وضمان وصولها إلى الحساب الحكومي

## ضبط وترشيد النفقات بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي

## إيجاد المعالجات لأزمة الغاز المنزلي إضافة إلى تزويد محطات توليد الكهرباء بالوقود

## توفير مخزون استراتيجي للطوارئ ومنع تكرار اختناقات المشتقات النفطية والغاز المنزلي

## المصادقة على الاتفاقية الإطارية لبناء قدرات دعم وتشغيل المرافق الصحية في اليمن